



لقاء البرهان ومستشار الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية في سويسرا

خطوة أمريكية للإسراع في تفتيت السودان

الخبر:

كشف موقع سودان تريبيون، نقلاً عن مصادر دبلوماسية غربية، تفاصيل دقيقة حول لقاء سويسرا الذي عُقد قبل أيام بين رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ومستشار الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، مسعد بولس. وتكتمت الدوائر الرسمية السودانية والأمريكية على تفاصيل الاجتماع الذي عُقد بمدينة زيورخ في 11 آب/أغسطس الجاري واستمر لنحو ثلاث ساعات. وقالت المصادر الموثوقة، إن المناقشات الأولية بين الرجلين ومرافقيهما، تناولت تسليم المساعدات الإنسانية، ووقف الأعمال العدائية، وبدء عملية سياسية تشمل المدنيين فقط، مع استبعاد جميع الأطراف المتحاربة، بما في ذلك الحركات المسلحة والقوات المساندة. وكشفت المصادر أن المباحثات تطرقت إلى جوانب متعددة، أحدها مسار سري يتعلق بمستقبل الحركات المسلحة وقوات الدعم السريع، وحماية مستقبل الجيش نفسه من التدخل السياسي. (سمارت الإخبارية)

التعليق:

يبدو أن المشهد السياسي يسير نحو انفصال دارفور بصورة متسارعة، فكل المؤشرات تدل على ذلك وأبلغ دليل هو لقاء البرهان الذي عقد في سويسرا قبل أيام والذي يؤكد ما ذهبنا إليه، فهذه التسريبات التي نقلتها صحيفة سودان تريبيون، وغيرها من الوكالات، والتي قالت إن المباحثات تطرقت إلى جوانب متعددة، أحدها مسار سري يتعلق بمستقبل الحركات المسلحة وقوات الدعم السريع وحماية مستقبل الجيش نفسه من التدخل السياسي، يراد منها تذويب الحركات المسلحة التي تتبع أوروبا.

وبعد وصول البرهان بأيام شرع في تنفيذ ما اتفق عليه مع المبعوث الأمريكي حيث أصدر قراراً بإخضاع جميع القوى المسلحة المساندة للجيش من حركات مسلحة ومستنفرين... الخ لقانون القوات المسلحة السودانية.

في تعميم صحفي للناطق الرسمي للقوات المسلحة السودانية يوم الأحد ١٧ آب/أغسطس ٢٠٢٥م جاء فيه: (تأكيداً على سيادة حكم القانون وإحكاماً للقيادة والسيطرة وعملاً بأحكام المادتين (١٤) و(٥٢) الفقرات (٢) و(٢/هـ)، أصدر السيد رئيس مجلس السيادة القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان قراراً بإخضاع جميع القوات المساندة العاملة مع القوات المسلحة وتحمل السلاح، لأحكام قانون القوات المسلحة لسنة ٢٠٠٧م وتعديلاته ويطبق على منسوبيها. تكون كل هذه القوات تحت إمرة قادة القوات المسلحة بمختلف المناطق. وفي السياق ذاته أصدر الفريق أول البرهان قرارات بإحالة ضباط أقوياء في القوات المسلحة قادوا المعارك في الخرطوم).

كما أصدر قرارات بترقية عدد من الضباط من دفعات مختلفة للرتبة الأعلى، وإحالة آخرين للتقاعد بالمعاش. تأتي هذه الإجراءات الراتبة طبقاً لقانون القوات المسلحة واللوائح المنظمة لها.

هذه القرارات تدخل في إطار احتواء الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا وقصصه أي أجنحة قوية داخل المؤسسة العسكرية حتى لا يفشل المخطط الأمريكي، وفي حال تم الانفصال لا قدر الله، لن يكون هناك أي رفض أو مقاومة لأنها في نهاية الأمر تخضع لقانون القوات المسلحة ويحاسب أي شخص يخرج من الإطار المرسوم وفقا لهذا القانون.

أما فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية، وبدء عملية سياسية تشمل المدنيين فقط واستبعاد جميع القوى المتحاربة بما في ذلك الحركات المسلحة، فالملاحظ أن معظم ما جرى في مباحثات سويسرا كان يدور حول محور الحركات المسلحة لأنها يمكن أن تفشل مخطط أمريكا في حال فض الشراكة مع الجيش، فهي كما ذكرنا ولاؤها لأوروبا، أما القوى المدنية فهم جماعة أمريكا من المدنيين وهي الحكومة المدنية المعنية حديثا برئاسة كامل إدريس وطاقمه المعاون.

والمقصود بوقف الأعمال العدائية هو انسحاب الجيش من الفاشر وتسليمه لقوات الدعم السريع فبحسب ما ذكرته التسريبات فإن هناك مساراً لها، وطالما أنها مسيطرة على معظم أجزاء إقليم دارفور عدا الفاشر التي تحكم عليها الحصار وشنّت عليها ما يقارب ٢٢٧ هجوماً فإن أمريكا إذاً تريد إعطاءها الإقليم بتسليم فاشر السلطان لها. فيا أهل السودان لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين، فقد ذقنا مرارة انفصال الجنوب حيث ذهبت معظم موارد البلاد (٨٠%) من البترول الذي كان يرفد خزينة الدولة بالإيرادات والعملات الصعبة)، والآن الصراع على أشده على الموارد الموجودة في دارفور. فالكفار يسيل لعابهم على خيراتنا وثرواتنا، فلماذا نسمح لهم باستغلال مواردنا ونحن نقبع في مستنقع الفقر والحروب فيما بيننا؟! ألم يأن بعد أن نطبق شرع ديننا ونقيم أحكام ربنا ونوحد بلادنا وتوزع ثرواتنا ومواردنا وفق أحكام الإسلام الذي يجعل من الملكيات العامة توزع على كل من يحمل تابعية الدولة الإسلامية دون النظر إلى لونه أو عرقه أو حتى دينه؟!

فيا أهل السودان ضعوا أيديكم مع الرائد الذي لم يكذبكم يوماً؛ حزب التحرير الذي ظل يكشف خطط الأعداء تجاهنا ويقدم مشروعه في إقامة دولة الخلافة والذي أعد له عدته من أجهزة الدولة ومشروع دستور من ١٩١ مادة في الحكم والاقتصاد والاجتماع وسياسة تعليم ونظام اجتماعي...

ويا قادة الرأي والإعلام، والعلماء، وقادة الجيش، أفشلوا مخطط الشيطان، الساعي لتمزيق بلادنا فقوتنا في وحدتنا واجعلوا شعارنا أمة واحدة... دولة واحدة... راية واحدة...

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد السلام إسحاق

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان